

## تحقيق

في الهرمل: المستشفيات  
بـ «الاسم» فقط

نقص فادح في الأطباء والممرضين والتجهيزات



لا يوجد في  
مستشفيات  
الهرمل  
مختصون  
بمعالجة  
الحروق وجراحة  
الأعصاب  
والعيون  
(الأخبار)

مستشفيات خارج قضاء الهرمل؟ هذا الواقع يفرض أسئلة عن واقع مؤسسات الاستشفاء في هذه المنطقة. فهناك ثلاثة مستشفيات، اثنان منها خاصان، فهل هي عاجزة عن تقديم خدمات استشفائية كافية، وماذا يحصل عادة لذوي الحالات المرضية الحرجة والخطرة. الواقع الاستشفائي لا يبدو مستغرباً لدى عدد كبير من الهرمليين، لا يرون في مستشفيات الهرمل سوى «مستوصفات ميدانية تحكمها المحسوبيات»، كما يقول أحمد ابن الهرمل. يتحفظ الجميع عن ذكر أسمائهم «حتى ما نجيب مشاكل لحالنا»، هكذا تقول «أم علي»، التي تؤكد أن «ضعف الثقة» بمستشفيات الهرمل «ليس انقاصاً منها، لكن مردها إلى «عدم توافر القدرة لدى تلك المستشفيات لمعالجة سائر الحالات المرضية الصعبة»، تقول.

في المقابل، ثمة من يرى أن المستشفيات في الهرمل أدت خدمات مهمة إبان التفجيرين، من «منطق الطوارئ والكوارث»، ولفت أحد مختابري الهرمل إلى أن إرسال الحالات الطارئة والمستعصية إلى خارج الهرمل فسخاً في المجال أمام إمكانية تزايد عدد الإصابات، «كان أمراً لا بد منه في ظل وجود عدد غرف عمليات محدود (غرفتان في كل من مستشفى العاصي والبتول)، وحتى ندرة في غرف العناية اللائقة، ودون أن ننسى عدم وجود بنك دم في كل الهرمل والاعتماد على المتبرعين فقط» بحسب ما يقول. هناك عند حدود الوطن في أقصى البقاع الشمالي حيث تنأى جغرافياً الهرمل وقرائها عن بقية قرى قضاء

التفجيران الإرهابيان في الهرمل، أعاد التذكير بضعف القطاع الاستشفائي في هذه المنطقة؛ إذ فيها ثلاثة مستشفيات، أحدها حكومي واثنان خاصان. وعلى الرغم من ذلك، اضطر المسعفون إلى نقل عدد من المصابين إلى مستشفيات خارج الهرمل. أسباب هذا الضعف كثيرة، في مقدمها سياسة الإهمال التي تنتهجها الدولة والنقص الفادح في الكادر البشري والتجهيزات والقدرات الاستيعابية

## رامح حمية

تعرضت الهرمل في غضون أقل من أسبوعين لهجومين انتحاريين بسيارتين مفخختين. سقط في التفجير الأول، الذي استهدف ساحة السرايا الحكومية، ثلاثة شهداء ونحو 43 جريحاً، وسقط في الثاني الذي وقع في محطة الأيتام للمحروقات شهيدان و28 جريحاً. الشهداء في كلا التفجيرين نقلوا إلى مستشفى الهرمل الحكومي، فيما نقل الجرحى إلى مستشفى العاصي والبتول، حيث تلقى البعض منهم العلاج سريعاً، نظراً إلى جروحهم الطفيفة، فيما نقل البعض الآخر، ممن وصفت حالتهم بالخطرة، إلى مستشفيات أخرى في بعلبك والبقاع الأوسط وبيروت. لكن، لماذا نقل الجرحى إلى

بعلبك، وكذلك تنأى الدولة بإداراتها عن الاهتمام بشؤون مواطنيها ومرضاها، تتموضع المستشفيات الثلاثة، التي «تفتقر إلى أغلبية المقومات الطبية والتمريضية الاستشفائية، سواء البشرية منها أو التقنية، التي إن توافرت فمن الممكن أن تكسّر ثقة أبناء المنطقة بها، وتدفعهم إلى التخلي عن الانتقال إلى مستشفيات بعلبك والبقاع الأوسط»، بحسب ما يشير الدكتور سيمون ناصر الدين لـ «الأخبار». البعض «يظلم» مستشفيات الهرمل، التي «تفتقر إلى الأطباء الاختصاصيين بمعالجة الحروق وجراحة الأعصاب والعيون»، كاشفاً أن مستشفيات الهرمل «لا يوجد فيها سوى طبيب قلب واحد، وطبيبة أشعة وآخر للتخدير (بنج)، فيما السبب يكمن

في عدم قبول أطباء من خارج الهرمل القدوم إليها رغم التقديرات المالية الإضافية». المستشفى الحكومي في الهرمل افتتح في نهاية عام 2006، لكنه لا يزال حتى اليوم يخلو من قسم للعناية الفائقة، ويرجّح بحسب ناصر الدين أن «يفتح بعد شهرين تقريباً»، بعد أن دعم وزير الصحة علي حسن خليل المستشفى منذ أشهر بالتقديرات اللازمة لافتتاح قسم العناية. وإلى ذلك الموعد، لا يزال المستشفى الحكومي بانتظار أن «يفرج مجلس الإنماء والإعمار عن السكان الموعود، الذي نال المستشفى الموافقة عليه من أيام وزير الصحة محمد خليفة في عام 2008»، لكن الوعود لتتها وعود تمويل»، في حين أن آخر الردود على

الطلبات المتكررة من المستشفى «أن لا حكومة ولا اعتمادات مالية» يقول ناصر الدين.

في مستشفى الهرمل الحكومي 70 سريراً، 40 منها يشغلها مرضى، في أقسام جراحية منها للأطفال ولأمراض النسائية والعيون، وفي قسم غسل الكلى الذي افتتح في عام 2010 والذي يتلقى فيه العلاج نحو 17 مريضاً من أصل 25 في الهرمل.

في تفجيري الهرمل الأول والثاني أصيب نحو 70 شخصاً بجروح متفاوتة، نقل منهم خارج مستشفيات الهرمل تسع حالات مستعصية (4 في التفجير الأول، و5 في الثاني)، جميعهم بحاجة إلى جراحة أعصاب وشرابين ومعالجة حروق بليغة، بحسب ما يوضح الدكتور علي شاهين، مدير مستشفى البتول في الهرمل. لا ينكر

## تحقيق

## تنظيف، مقدار حكومية: تلزيمة بقيمة 1,26 مليار ليرة

## محمد وهبة

خلال الشهرين الماضيين أجرى عدد من الإدارات الرسمية مناقصات تلزيم أعمال التنظيفات. بلغت قيمة التلزيمة 1,26 مليار ليرة، لنحو 59 مقراً رسمياً، على النحو الآتي: 9 سرايات في محافظة لبنان الشمالي، 9 مبان تابعة لوزارة المال، 3 مبان تابعة لوزارة الزراعة، 6 مبان تابعة لمختلف المناطق. هذه المناقصات عبارة عن عينة عن تلزيمة أعمال التنظيف التي تجريها الإدارات العامة. بعضها يكشف عن وجود نوع من الاتفاقات المضمرة بين العارضين الذين يتقاسمون الأعمال ويتفقون على الأسعار ليحصل كل منهم على حصة من الكعكة. وقلة بينها تكشف عن منافسة بين الشركات. في المحصلة تبلغ الكلفة الوسطية لأعمال التنظيفات في كل مقر نحو 21 مليون ليرة سنوياً، وقد يبدو المبلغ غير ذي قيمة، إلا أن معرفة حصة كل شركة من مجمل التلزيمة، والتنبيه إلى أن مصطلح «مقر» أو «مبنى» أو «سرايا» أو «محكمة» لا يعني في غالبية

لا تختلف تلزيمة الإدارات العامة بعضها عن بعض، سواء كانت أشغلاً عامة أو تنظيفات أو تجهيزات أو سواها. مناقصات التنظيفات التي لُزمت خلال الشهرين الماضيين تمثل عينة عما يحصل بين إدارة الدولة والمتعهدين. غالباً ما يكون النمط واحداً؛ يتقدم عدد من الشركات للتنافس على تلزيمة مماثلة لدى إدارة واحدة، ثم سرعان ما يتبين أنها تقاسمت هذه التلزيمة بصورة غير مباشرة. ألم يحن الوقت لتفعيل إدارة المناقصات؟

أي خاسر بينها. كان لشركة «بركو» للتنظيفات العامة حصة الأسد وحصلت على التزام مباني طرابلس وحلبا والمنية وإهدن بقيمة 26,3 مليون ليرة. أما شركة «يونيفرسال دريم للخدمات والصيانة» فحصلت تلزيمة مباني سير الضنية وزغرتا بقيمة 8,8 ملايين ليرة. كذلك حصلت شركة «ناسيونال سرفيس» على تنظيفات مبنى البترون بقيمة 4,7 ملايين ليرة و«الشركة الجديدة للتجارة والتعهدات (NTCC) على تنظيفات مبنى أميون بقيمة 4,6 ملايين ليرة، وشركة «A to Z» على تنظيفات مبنى حلبا وبشري بقيمة 4,48 ملايين ليرة.

وفي 23 كانون الأول 2013، فضت إدارة المناقصات عروض أسعار تلزيم تنظيفات لمباني وزارة المال التسعة. مجموع قيمة هذه التلزيمة بلغ 1,061 مليار ليرة. كذلك تقدمت خمس شركات إلى المشاركة في عملية التلزيم ووربت جميعها. «يونيفرسال دريم» حصلت وحدها على تنظيفات 4 مبان بقيمة 501,6 مليون ليرة. أما «المؤسسة اللبنانية للتنظيفات العامة» فقد حصلت على المصلحة

الحالات سوى ثلاث غرف أو أربع فقط لا غير، ولا يحتاج تنظيفها إلى أكثر من ساعة عمل أو ساعتين يومياً. في 20 كانون الأول 2013 تقدمت 5 شركات إلى مناقصة تلزيم أعمال التنظيفات في سرايات محافظة جبل لبنان الشمالي. هي عبارة عن تسعة مباني: سرايا طرابلس، سرايا حلبا، سرايا بشري، سرايا البترون، سرايا أميون، سرايا زغرتا، سرايا المنية - الضنية، سرايا سير الضنية، سرايا إهدن. اللافت في هذه المناقصة أن الشركات الخمس العارضة نالت نصيبها من هذه المناقصات. لم يخرج

تم تفريغ إدارة المناقصات من المختصين في دراسة المناقصات والعقود

في الجنوب بقيمة إجمالية تبلغ 191,4 مليون ليرة. وحصلت «بركو» على تنظيفات مبنى الواردات بقيمة 141,6 مليون ليرة، و«سرفيس ماستر» على تنظيفات المديرية العامة للمالية بقيمة 125,4 مليون ليرة. «A to Z» بدورها حصلت على التزام تنظيفات مبنى تابع لـ TVAD بقيمة 101,3 مليون ليرة. تلزيمة مباني وزارة العدل ومقارها في مطلع كانون الثاني 2014 لم تكن مختلفة أيضاً. فقد تقاسمتها ست شركات أيضاً كانت قد تقدمت وحدها إلى المناقصات. مجمل قيمة تلزيمة وزارة العدل تبلغ 141,4 مليون ليرة. «فغالي للتعهدات والتجارة» وحدها فازت بأعمال تنظيفات لسته مبان تابعة لوزارة العدل بقيمة 63,404 مليون ليرة، وبأعمال تنظيفات لعشرة مقار محاكم في المناطق بقيمة إجمالية تبلغ 15 مليون ليرة. كذلك حصلت شركة «NTCC» على التزام تنظيفات لخمسة مقار محاكم بقيمة 17,26 مليون ليرة. وحصلت شركة «ناسيونال سرفيس» على التزامات مقار 5 محاكم بقيمة 14,575 مليون